

الجار والمجرور فحة واحدة وحذف الجار ولا يتم المجرور بعده
 خلافه وقد مختص فيها ما تقدم في قسم ومشتق
 من الرفع والمجرور قوله فالتشريك مبتدأ خبره شيان وضع
 ذلك لأن لامة التنوين فيصح الاختيار أن المعرف بالالجسمية
 صادق بالواحد والمتعدد وقوله الرفع والنصب الرفع يدل
 من شيان أو خبر عن مبتدأ أو مبتدأ عن خبر وقوله والخبر فيه
 ما تقدم في التشريك وقوله شيان خبر المجرور أن إعراب مبتدأ
 وقوله الخضم والمجرور فيه ما تقدم وبين ذلك أي
 وبين الاشتراك والاختصاص وبين مبتدأ خبره المصدر
 المملوك من أن وما دخلت عليه أي كون الرفع والحاصل
 أن يقال إذا أردت سبب الحرق المصدر فاما أن يكون
 في الكلام فعل أو ما فيه راجحة فيقدر المصدر منهما فان لم
 يكن في الكلام ذلك قدر الكون أو اسم مخوم بالتناخريتين
 أن زيد أسد أي رأيت كونه أسدا أو أسوديته إن الرأى
 اسم أن وقوله والنصب يشترك فيها الاسم والفعل الخ أي
 أن الجملة من يشترك المجرور وقوله وإن الخضم يختص بالاسم
 أي أن الخضم مقصور على الاسم فالباداخلة على المقصور عليه
 ووجه اختصاص ذلك فعل الخضم وخفة الاسم لكون
 مدلوله بسيطاً وهو الذات فقط وقوله وإن المجرور يختص بالفعل
 الخ الباداخلة على المقصور عليه اي ووجهه أي ووجه
 الاختصاص خفة المجرور ونقل الفعل لكون مدلوله مركباً لأنه يدل
 على الحد والزمان وقوله وذلك البيان المذكور والاشترك
 أو الاختصاص مستفاد من كلامه بين به أنه أي قصد توضيح
 المتن لأنه فائدة جديدة من عنده وقوله لأنه أي صاحب المتن
 رحمه الله فهو تعليل لوجه الاستفادة من كلام المتن

أي

و

كور الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال فعلنا أنه أي
 القسم والافكان حق العبارة أن يقول إنهما أي الرفع والنصب
 وقوله مشترك بينهما أي ذلك القسم أي مشترك فيهما أي
 الاسم والفعل وخبر أي المص رحمه الله الأسماء بالخضم
 ونفي أي المص رحمه الله عنها المجرور وخبر أي المص للإفعال بالمجرور
 ونفي أي المص عنها الخضم ثم لكل المجرور الجملة نونية لما بعدها
 وفيه تعليل غير المجرور عليه واستدراك ما ذكره المص رحمه الله
 من قوله وانساعها أربعة أي ما هو ناسيس وعمر يد وتوطئة
 لما يذكره بعده من باب معرفة علامات الإعراب إذ قد التقى
 لا يحصل به كمال الفائدة المرادة للمرب وانما يحصل كمال الفائدة
 بذكر العلامات ومواضعها ثم لكل من الرفع والنصب والخضم
 والمجرور علامات الخ المراد بالجمع ما فوق الواحدية ليس للمجرور
 وعلامتان وهو من باب استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه
 معاً ومن باب المثاكلة أو التقاطع أي أنه الفعل وقوله لا بد من
 معرفتها أي لا فراق ولا محيص فلذلك غيرها بقوله

أي هو الرفع مبتدأ وخبر ويجوز قراءة بالنصب على أنه مفعول
 لمفعول محذوف تقديره إعراب الإعراب قال بعضهم ويجوز أن يكون
 موقوفاً وتحريراً بالكسرة لثنا السالكين وكونه خبراً أولياً لأنه محط
 الفائدة كما تقدم ثم أنه اعترض على المص رحمه الله بأنه ترجم لثني
 ولم يذكره وذكر شيان ولم ترجم له وهو محيب وبين ذلك أنه
 ترجم لتعريف العلامات ولم يحررها وإنما ذكرها قال وللرفع
 أربع علامات والنصب خمس علامات الخ قال عرف العلامات
 لقائل ما نصبه الفحة وهو حركه تحصل بأعمال العاضلتين أي
 السنتين والفتحة وهي حركه تحصل بانتصاب الفتحة السنتين

Copyrighted by King Fahd University